اللجنة الملكية لشؤون القدس
الأمانة العامة

أخبار وواقع القدس
التقرير اليومي

الثلاثاء ٢٣/٧/٢٠٢٤ – العدد ١٣٥

- **الموضوعات الواردة في التقرير تعبر عن وجهة نظر كتّابها.**
- **يتم التصرف من قبل اللجنة باختصار بعض الفقرات من أصل بعض المقالات أو الأخبار التي ترد في التقرير ليتناسب ذلك مع حجم التقرير وموضوعه.**
- **الغاية من تضمين التقرير بعض المقالات المترجمة لكتّاب أو مفكرين غربيين وإسرائيليين هو إبراز وجهة نظر هؤلاء الكتّاب سواء المؤيدة أو المعارضة لسياسة إسرائيل، مما يتيح للقارئ فرصة الاطلاع على وجهات النظر المختلفة.**
- **تقوم اللجنة الملكية لشؤون القدس بإصدار هذا التقرير الإخباري اليومي بشكل ورقي يوزع على المعنيين والمهتمين إضافة إلى توزيعه على نحو ٢٥٠ ألف نسخة إلكترونية.**
- **بهدف مساعدة الباحثين والمهتمين للبحث عن الكتب والمواضيع المتعلقة بالقدس والموجودة في مكتبة اللجنة الملكية لشؤون القدس قامت اللجنة بربط مكتبتها بموقعها على الانترنت على الموقع: www.rcja.org.jo (https:lib.rcja.org.jo)**
- **ويسعد اللجنة أن تتلقى ممن يصله التقرير أية ملاحظات أو اقتراحات، كما ترحب اللجنة بإرسال التقرير لمن يرغب.**
- **ولهذه الغاية يمكن التواصل مع اللجنة على الهواتف والمواقع المبينة على غلاف هذا التقرير**

اللجنة الملكية لشؤون القدس

المحتوى

شؤون سياسية

- الصفدي: استهداف الاحتلال لقافلة إنسانية تابعة للأونروا جريمة حرب ٥
- الأردن يدين قرار الكنيست الإسرائيلي تصنيف (الأونروا) منظمة إرهابية ٥
- "التعاون الإسلامي" تدين استهداف الاحتلال قافلة إنسانية تابعة لـ "الأونروا" في غزة ٦
- الشيخ: قرار الكنيست تصنيف الأونروا "منظمة إرهابية" استهتار إسرائيلي بالمجتمع الدولي ومنظماته الأممية ٦
- فتوح: منذ قرار العدل الدولية زادت وتيرة مجازر الاحتلال بحق شعبنا ٧
- بوريل يدعو الاتحاد الأوروبي لتطبيق قرار العدل الدولية ٧
- سياسيون: قرار "العدل الدولية" يعري الاحتلال ويؤكد الموقف الأردني ٨

اعتداءات

- مستوطنون متطرفون يقتحمون المسجد الأقصى المبارك ١١
- الاحتلال يجبر مقدسياً على هدم طابقين من منزله ذاتياً ١١

تقارير/ اعتداءات

- حملة هدم وتجريف واسعة في الضفة ركزت على بلدات وضواحي القدس ١٢
- تحقيق لـ"منظمة دولية" يكشف انتهاكات صادمة بحق الأطفال الفلسطينيين في المعتقلات "الإسرائيلية ١٣

برنامج عين على القدس

- "عين على القدس" يناقش الرأي الاستشاري للعدل الدولية بعدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي ١٥

عنصرية

- الكنيست يصادق على تصنيف الأونروا "منظمة إرهابية" والفلسطينيون يرفضون ١٧

فعاليات

- تسيير حافلات من الداخل المحتل للرباط في الأقصى ١٨

آراء عربية

- قرار محكمة العدل الدولية انتصار جديد للحق الفلسطيني ١٨

آراء عبرية مترجمة

- الاحتلال هو جريمة ١٩

الأخبار بالإنجليزية

- **Safadi Condemns Israeli Attack on UNRWA Humanitarian Convoy as War Crime.** 20
- **Jordan condemns Israeli Knesset's decision to classify UNRWA as terrorist organization.** 21
- **OIC condemns in strongest terms Israeli attack on UNRWA convey heading to Gaza.** 21
- **Borrell calls for European action to press Israel to respect int'l law.** 21
- **Colonists break into Jerusalem's Aqsa Mosque, perform Talmudic rituals.** 22
- **Israel to demolish Palestinian-owned facilities near Jerusalem.** 22
- **Palestinian forced to self-demolish two floors in his privately-owned building north of Jerusalem.** 23
- **IOA carries out demolitions in J'lem and Bethlehem.** 23

شؤون سياسية

الصفدي: استهداف الاحتلال لقافلة إنسانية تابعة للأونروا جريمة حرب

عمان - بترا - اعتبر نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الأردني أيمن الصفدي، أن استهداف الاحتلال لقافلة إنسانية تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) في غزة جريمة حرب. وقال في تغريدة عبر منصة "إكس"، إن غزة لم تعد مقبرة للأطفال فقط بل مقبرة للقانون الدولي ووصمة عار مخزية للنظام الدولي كله. وأكد أهمية حماية الأونروا والوكالات الإنسانية والعاملين فيها، من قوات الاحتلال الإسرائيلي وجرائم الحرب.

وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلي، قد أطلقت النار بكثافة أمس الأحد، على قافلة تابعة للأونروا متجهة إلى مدينة غزة.

وكالة الأنباء الأردنية بترا ٢٠٢٤/٧/٢٢

***

الأردن يدين قرار الكنيست الإسرائيلي تصنيف (الأونروا) منظمة إرهابية

عمّان - دانت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنية قرار الكنيست الإسرائيلي، أمس، تصنيف وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) منظمة إرهابية، في محاولة لقتل الوكالة واغتيالها سياسياً واستهداف رمزيتها التي تؤكد حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض وفق القانون الدولي. وأكد الناطق الرسمي باسم الوزارة السفير د. سفيان القضاة أن الادعاءات والإجراءات الإسرائيلية المتواصلة التي تستهدف الأنروا وترمي لقتلها وإلغاء دورها المحوري والأساسي في تقديم المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني وفقاً لتكليفها الأممي، تمثل انتهاكاً سافراً للقانون الدولي ولالتزامات إسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال.

وشدد السفير القضاة على أهمية الدور الذي تقوم به الوكالة في تقديم الخدمات الحيوية للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمس وخاصة في قطاع غزة، الذي يعاني كارثة إنسانية غير مسبوقة جراء العدوان الإسرائيلي المستمر والمتواصل عليه منذ السابع من تشرين الأول الماضي، وعلى ضرورة استمرار المجتمع الدولي بتقديم الدعم السياسي والمالي اللازم للوكالة لكي تتمكن من الاستمرار في دورها الإنساني الذي لا يمكن الاستغناء عنه أو استبداله حتى يتم حل قضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين الذي يجسد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧.

الرأي ٢٠٢٤/٧/٢٣ ص٣

"التعاون الإسلامي" تدين استهداف الاحتلال قافلة إنسانية تابعة لـ "الأونروا" في غزة

أدانت منظمة التعاون الإسلامي استمرار جرائم الحرب والإبادة الجماعية والتدمير المتواصل التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، ومواصلة استهداف المنشآت الصحية، والعاملين بالقطاع الصحي والإنساني والإعلامي والأمم المتحدة بما في ذلك منشآت وموظفو "الأونروا" التي تعرضت إحدى قوافلها الإنسانية المتجهة نحو غزة لإطلاق نار، في انتهاك صارخ للقانون الدولي والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية.

كما أدانت المنظمة في بيانها، الاثنين ٢٠٢٤/٧/٢٢، مواصلة الاحتلال الإسرائيلي حرمان السكان المدنيين الفلسطينيين من الغذاء والماء والرعاية الطبية والخدمات الأساسية الأخرى.

وجددت مطالبتها المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه فرض وقف العدوان العسكري الإسرائيلي، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كاف ومستدام إلى قطاع غزة، ومواجهة محاولات التهجير القسري للمدنيين الفلسطينيين، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، تنفيذا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

الحياة الجديدة ٢٠٢٤/٧/٢٢

***

الشيخ: قرار الكنيست تصنيف الأونروا "منظمة إرهابية" استهتار إسرائيلي بالمجتمع الدولي ومنظماته الأممية

قال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حسين الشيخ، إن قرار الكنيست الإسرائيلية بتصنيف "الأونروا" منظمة إرهابية هو استهتار إسرائيلي بالمجتمع الدولي ومنظماته الأممية.

وأكد الشيخ أن الاحتلال الإسرائيلي هو أبشع أشكال الإرهاب الذي يمارس يوميا ضد الشعب الفلسطيني، وقرار الكنيست تجاه منظمة دولية إنسانية يجب أن يواجه بموقف دولي داعم سياسيا وماليا ومعنويا لهذه المنظمة، حتى تستمر في دورها الإنساني والأخلاقي تجاه شعب هو ضحية الاحتلال الإسرائيلي.

الحياة الجديدة ٢٠٢٤/٧/٢٢

***

فتوح: منذ قرار العدل الدولية زادت وتيرة مجازر الاحتلال بحق شعبنا

رام الله – قال رئيس المجلس الوطني روحي فتوح، إنه منذ قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي اعتبار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس، ووجود المستعمرات غير شرعي ومخالف للقوانين، زادت وتيرة المجازر وتضاعفت أعداد الضحايا والتدمير.

وأضاف فتوح في بيان صدر عنه، يوم الاثنين، أن منطقة شرق مدينة خان يونس تتعرض لقصف مكثف من طائرات الاحتلال ومدفعيته، منذ ساعات الصباح بالتزامن مع مطالبته للمواطنين بترك مدينتهم والنزوح تحت القصف. وأشار إلى أن حجم القتل والمجازر التي تُرتكب بشكل يومي تتصاعد، في إمعان في ارتكاب مزيد من عمليات التطهير العرقي المستمرة منذ أكثر من تسعة أشهر، وتجاهل تام لجميع القرارات الدولية والأممية وقرارات محكمة العدل الدولية.

وأكد فتوح أن الحرب الدموية والإجرام الوحشي الرهيب الذي تشنه حكومة اليمين العنصرية هي حرب انتقام، يستهدف بها الوجود الفلسطيني ومكونات الحياة بشكل عام، الأمر الذي يستدعي تحركا أكثر فاعلية وجدية من المجتمع الدولي ومؤسساته، لعزل الكيان العنصري، وإنقاذ ما تبقّى من حرب الإبادة والتطهير العرقي.

الحياة الجديدة ٢٠٢٤/٧/٢٢

***

بوريل يدعو الاتحاد الأوروبي لتطبيق قرار العدل الدولية

بروكسل – شدد مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، على ضرورة دعم الاتحاد تطبيق قرار محكمة العدل الدولية بالانسحاب من الأراضي المحتلة. وقال بوريل في تصريح صحفي الاثنين ٢٠٢٤/٧/٢٢، إن "ما يحدث في غزة لا يمكن تقبله، ولا يمكن مواصلة التعاون مع إسرائيل بشكل طبيعي في ظل الوضع الحالي". وأضاف: "يمكن لإسرائيل أن تفسر التاريخ كما تشاء لكن احترام القانون الدولي ملزم"، مشيراً إلى أن الاتحاد الأوروبي "سيناقش كيفية تطبيقه في غزة".

وأصدرت محكمة العدل الدولية، الجمعة الماضية، رأيها بشأن التبعات القانونية الناجمة عن سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعواقب سلوك الاحتلال على الدول الأخرى بعد عملية قانونية استمرت ١٨ شهرًا، شملت جلسات استماع علنية شاركت فيها أكثر من ٥٠ دولة، بما في ذلك فلسطين وثلاث منظمات دولية.

وذكر الرأي الذي طال انتظاره أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية يشكل انتهاكًا واضحا للقانون الدولي.

المركز الفلسطيني للإعلام ٢٠٢٤/٧/٢٢

سياسيون: قرار "العدل الدولية" يعري الاحتلال ويؤكد الموقف الأردني

كتبت - نيفين عبدالهادي - تقارب و انسجام كبيران بين المو اقف والمساعي الأردنية والرأي الاستشاري، الذي صدرعن محكمة العدل الدولية، حول التبعات القانونية الناشئة عن سياسات وممارسات إسر ائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فطالما جاهر الأردن بأن الممارسات والسياسات الإسر ائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما الضفة الغربية والقدس الشرقية تعرقل إعمال الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير الذي لا يجوز أن يخضع لأي شروط من قبل القوة القائمة بالاحتلال لأنه حق غير قابل للانتقاص، وبطبيعة الحال جاء رأي «العدل الدولية» بذات الإطار، منتصرا مع الأردن للشعب الفلسطيني انتصارا تاريخيا.

هذا الرأي الاستشاري الذي كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة طلبته من المحكمة بموجب القرار رقم ٢٤٧/٧٧ والذي صدر بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٠ بشأن «الممارسات الإسر ائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية»، والذي رحب به الأردن، بل كان أول من رحب به، يعد خطوة مهمة ومصيرية للشعب الفلسطيني، ويدعم حقه في تقرير المصير، ويعكس الإرادة الدولية في دعم الحق الفلسطيني في تقرير مصيره، لا سيما أنه تضمن التأكيد على عدم قانونية الاحتلال الإسر ائيلي والمستوطنات الإسر ائيلية وضمها للأرض الفلسطينية المحتلة، وأن ذلك يشمل عدم قانونية أي تغيير للوضع القانوني في القدس المحتلة.

الأردن حضر بهذا المجال، بشكل قوي وداعم للحق الفلسطيني حيث كان قد قدم مر افعة شفوية أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي بتاريخ ٢٢ شباط ٢٠٢٤ من خلال وفد ترأسه نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، كما كان قد قدم مر افعة خطية للمحكمة بتاريخ ٢٤ تموز ٢٠٢٣، وتعليقا خطيا على مر افعات الدول الأخرى بتاريخ ٢٥ تشرين الأول ٢٠٢٣، ولم تكن هذه المرة الأولى التي تتر افع فيها المملكة أمام محكمة العدل الدولية بما يخص القضية الفلسطينية والاحتلال الإسر ائيلي، حيث سبق أن تر افعت المملكة أمام المحكمة عام ٢٠٠٤ بشأن الرأي الاستشاري الذي طلبته الجمعية العامة للأمم المتحدة منها بخصوص التبعات القانونية لبناء الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية، وصدر رأي المحكمة حينها بعدم قانونية الجدار أخذا بالأدلة القانونية التي قدمتها المملكة، والتي بينت عدم شرعية إنشاء الجدار.

ويقف الأردن اليوم موقفا مهما جدا عقب القرار، بضرورة إلزام إسر ائيل تطبيق ما تضمنه الرأي الاستشاري، فهي اليوم ملزمة بالتوقف فورا عن جميع الأنشطة الاستيطانية، وإجلاء جميع المستوطنين من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن الاحتلال الإسر ائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني، علاوة على أن إسر ائيل ملزمة بوضع حد لأعمالها غير القانونية وتواجدها في الأراضي المحتلة في أسرع

وقت ممكن، وملزمة بتقديم التعويضات عن الأضرار لجميع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المعنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقال سياسيون تحدثوا لـ «الدستور»، في قراءة تحليلية لأهمية الرأي الاستشاري الذي صدر عن محكمة العدل الدولية قبل أيام، إنه رأي تاريخي ويأتي منسجما بشكل كامل مع الموقف الأردني بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني الداعم تاريخيا لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره و إقامة دولته المستقلة ذات السيادة، وضرورة احترام إسرائيل للوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، والتي للأردن مسؤولية كبيرة إزاءها بموجب الوصاية الهاشمية التاريخية عليها.

ورأى متحدثو «الدستور» أن هذا الرأي التاريخي، أكد على جانب غاية في الأهمية ويأتي أيضا متو افقا مع الموقف الأردني، بضرورة وحدة الأراضي الفلسطينية بما فيها الضفة الغربية، والقدس الشرقية وغزة، وعلى حق الفلسطينيين بالعودة إلى بيوتهم.

وشددوا على ضرورة الأخذ بالموقف الأردني على محمل التطبيق فيما سيخص إلزام إسرائيل تطبيق ما تضمنه الرأي الاستشاري بأنها ملزمة بالتوقف فورا عن جميع الأنشطة الاستيطانية، وإجلاء جميع المستوطنين من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني، علاوة على أن إسرائيل ملزمة بوضع حد لأعمالها غير القانونية وتواجدها في الأراضي المحتلة في أسرع وقت ممكن، وفي القدس المحتلة، والتشديد على وحدة الأراضي الفلسطينية بما فيها الضفة الغربية، والقدس الشرقية وغزة، مشددين على أن القرار تاريخي، وفقا لكافة القراءات التحليلية سياسيا و إنسانيا.

الوزير الأسبق الدكتور عبد الفتاح صلاح أكد أن الرأي الاستشاري تاريخي، ويأتي مكمّلا للموقف الأردني المتعلق بدعم الشعب الفلسطيني في نيل حقوقه الشرعية، و إقامة دولته المستقلة، وبطبيعة الحال فإن الموقف بل الثابت الأردني هو حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، وعدم تغيير الوضع القانوني للمدينة المقدسة.

وبيّن صلاح أن الرأي جاء بما طالب به الأردن على مدى سنين في تأكيده على وحدة الأراضي الفلسطينية بما فيها الضفة الغربية، والقدس الشرقية وغزة، وعلى حق الفلسطينيين بالعودة إلى بيوتهم، مبينا أن هذا الأمر دعا له الأردن بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني في كافة المحافل الدولية، ومن عمّان برسائل مهمة وواضحة أبقت الحق الفلسطيني ووحدة الأراضي الفلسطينية أولوية أردنية ووضعتها على الأجندة الدولية، مشيرا إلى أن الرأي الاستشاري تضمن التأكيد على عدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنات الإسرائيلية وضمها للأرض الفلسطينية المحتلة، وأن ذلك يشمل عدم قانونية أي تغيير

للوضـــع القانوني في القدس المحتلة، وهو أيضـــا من الثو ابت الأردنية التي لم يكتف الأردن بالحديث عنها على مستوى محلي وعربي إنما جعلها دوما دولية الطرح.

من جانبه، أكد الوزير الأســـبق العين الدكتور محمد المومني أن الرأي مهم جدا ويتســـق تماما مع الشرعية الدولية والقانون الدولي والإنساني الدولي، وهذا الأساس الذي يعتمد عليه الأردن في حديثه عن القضية الفلسطينية والاحتلال الإسر ائيلي وضرورة زوال هذا الاحتلال.

ولفت المومني إلى أن هناك العديد من القرارات الدولية والآراء الاســـتشـــارية التي صـــدرت بهذا الاتجاه وهي كلها مهمة وتصـــب في إطار تعرية الاحتلال الإســـر ائيلي وضـــرورة إنهائه، ونأمل أن يكون هناك مزيد من الوعي حول الانتهاكات القانونية التي تقوم بها إسر ائيل بشكل مستمر.

ونبّه المومني إلى أن إسر ائيل بالتأكيد سترفض هذا القرار كما رفضت الذي من قبله لكنه يضيف مزيدا من التعرية للاحتلال واختراق إسر ائيل وعدم انصياعها للقانون الدولي.

و اتفق الوزير الأســـبق المهندس رضـــا الخوالدة مع الآراء الســـابقة على أهمية الرأي الاســـتشـــاري و انســـجامه الكبير مع الموقف الأردني بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني الداعم للقضـــية الفلســـطينية، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ووحدة الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس وغزة، وعدم تغيير الوضع القانوني لمدينة القدس الشريف، وهي ثو ابت أردنية تشبث بها الأردن، وهو اليوم يحث العالم على ضرورة إلزام إسر ائيل بتطبيق الرأي الاستشاري، وكل ما جاء به.

واعتبر الخوالدة أن الخطوة الأهم خلال المرحلة القادمة هي الأخذ بمطالبات الأردن بضـــرورة إلزام إسر ائيل تطبيق ما تضمنه الرأي الاستشاري، وأنها ملزمة بالتوقف فورا عن جميع الأنشطة الاستيطانية، وإجلاء جميع المســـتوطنين من الأراضـــي الفلســـطينية المحتلة، وأن الاحتلال الإســـر ائيلي في الأراضـــي الفلســـطينية المحتلة غير قانوني، والحفاظ على الوضـــع القانوني لمدينة القدس وحماية المقدســـات التي يوليها الأردن أعلى درجات الاهتمام والأهمية، لافتا إلى أن الرأي تاريخي لجهة الاعتراف الدولي بالحق الفلسطيني، ويبقى الأهم في القادم هو إلزام إسر ائيل بتنفيذه.

الدستور ٢٠٢٤/٧/٢١ ص٣

***

اعتداءات

مستوطنون متطرفون يقتحمون المسجد الأقصى المبارك

القدس المحتلة - بترا - اقتحم مستوطنون متطرفون يهود يوم الاثنين، باحات المسجد الأقصى المبارك - الحرم القدسي الشريف في مدينة القدس المحتلة، وذلك بحماية وحراسة مشددة من شرطة الاحتلال الإسرائيلي الخاصة المدججة بالسلاح.

و أفادت دائرة الأوقاف الإسلامية بالقدس في بيان، بأن عشرات المستوطنين المتزمتين اقتحموا الأقصى على شكل مجموعات متتالية ونفذوا جولات مشبوهة وأدوا طقوسا تلمودية استفزازية في باحاته، وسط التصدي لهم بالطرد وهتافات التكبير الاحتجاجية من قبل المصلين والمرابطين.

وأوضحت دائرة الأوقاف بأن مستوطنين دخلوا بأكثر من مجموعة عبر باب المغاربة، فيما شددت قوات الاحتلال من إجراءاتها العسكرية في البلدة القديمة من مدينة القدس، ونشرت عناصرها عند بوابات الأقصى، وفرضت قيودا على دخول المصلين.

وكالة الأنباء الأردنية بترا ٢٠٢٤/٧/٢٢

***

الاحتلال يجبر مقدسياً على هدم طابقين من منزله ذاتياً

أجبرت سلطات الاحتلال المواطن خالد الحروب، مساء الاثنين ٢٠٢٤/٧/٢٢، على هدم طابقين من منزله المكون من ٤ طوابق في بيت حنينا شمال القدس المحتلة.

وقال الحروب: إنه توجه إلى المحاكم الإسرائيلية وآخرها العليا دون أي فائدة، ليعلموه بأن عليه هدم طابقين من منزله المكون من أربعة طوابق بيده.

وأضاف أن مساحة كل طابق تبلغ ٥٠٠ متر مربع، وهو مخصص لتقسيمه لأربع شقق، حيث قام اليوم بهدم ١٠٠٠ متر مربع كانت مخصصة لإنشاء ثماني شقق لأبنائه.

وأوضح الحروب أنه قام بإحضار منشار كبير ورافعات من أجل قص الإسمنت وإنزاله عن سطح المنزل، خشية تضرر الطوابق الأخرى في المنزل، وأن العملية كلفته مبالغ باهظة ولكنها أفضل من قيام الاحتلال بهدمه وتدمير المنزل بالكامل.

يُذكر أن سلطات الاحتلال، قد هدمت ٣١٨ منشأة وأخطرت بهدم ٣٥٩ أخرى بالضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤، بحسب هيئة مقاومة الجدار والاستيطان.

الحياة الجديدة ٢٠٢٤/٧/٢٢

***

تقارير/ اعتداءات

حملة هدم وتجريف واسعة في الضفة ركزت على بلدات وضواحي القدس

كتب محمد بلاص - شـنت قوات الاحتلال حملة هدم وتجريف واسـعة في محافظات عدة، هدمت في سياقها نحو ٣٠ منزلاً وبناية ومنشأة وحظيرة في بلدة عناتا شمال شرقي القدس المحتلة، ومنزلين في قرية الولجة شـمال غربي بيت لحم، وأجبرت مقدسـياً على هدم أربع شـقق في بلدة بيت حنينا شـمال القدس المحتلة، وأخطرت بهدم منازل ومنشـآت في حي وادي الجوزفي القدس المحتلة وبلدة حزما شـمال القدس المحتلة، كما أخطرت مواطنين بعدم اسـتكمال بناء منازلهم ومنشـآتهم في بلدة بيت عوا جنوب غربي الخليل، علماً أن قسـماً من المنازل المسـتهدفة بالهدم والإخطارتقع في مناطق مصـنفة "ب"، جاء ذلك في وقت واصـل فيه المسـتوطنون اعتداءاتهم و أقدموا خلالها على التنكيل بمزارع وطرده من أرضـه بعد قطعهم أشجاره في قرية جورة الشمعة جنوب بيت لحم.

وأكدت مصـادرمحلية أن قوات كبيرة من جيش الاحتلال تر افقها جر افات عسـكرية اقتحمت المنطقتين الجنوبية الشرقية من عناتا، وأغلقت أحياء "البيك" و"النجمة" و"فهيدات" وشرعت بعمليات هدم.

وقال طه الرفاعي رئيس مجلس بلدي عناتا، إن طو اقم الهدم شنت منذ ساعات الصباح عمليات هدم واسـعة لعشـرات المنشـآت والمباني وحظائر الأغنام والخيول و آبارمياه في حيي "النجمة" و"فهيدات" بالبلدة، وسط انتشاركبيرلقوات الاحتلال في محيط منطقة الهدم.

ووصـف الرفاعي عمليات الهدم الأخيرة بأنها غيرمسـبوقة، مشـيراً إلى أنها طالت أكثرمن ٣٠ منشـأة ومبنى من ضـمنها بناية مكونة من طابقين، وقاعة أفراح تبلغ مسـاحتها ٥٠٠ مترمربع، علاوة على تجريف غرف ومنشـآت تتبع القاعة بمسـاحة ٧٠٠ مترمربع، فيما طالت عملية الهدم آبارمياه في حي "الفهيدات" إلى الشمال الشرقي من البلدة، إضافة إلى تدميرحظائرلتربية الأغنام والخيول.

وأشـارإلى أن عملية الهدم هذه طالت منشـآت تقع في إطارالمنطقة المصـنفة "ب"، التي يفترض أن تكون تحت مسؤولية السلطة الوطنية.

وبين الرفاعي، أن مساحة أراضي عناتا تزيد على ٣٢ ألف دونم صادرت سلطات الاحتلال معظمها لصـالح إقامة معسـكر"عناتوت" ومسـتوطنات "علمون"، و"بني براك"، و"كفارأدوميم"، إضـافة إلى مصـادرة أكثرمن ٢٠٠٠ دونم لصـالح جدارالفصـل العنصـري والذي يحاصـر البلدة من جهاتها الأربع، بالإضافة إلى سيطرة قوات الاحتلال على عين ماء تحمل اسم "عين فارة".

وفي قرية الولجة شمال غربي بيت لحم، قال رئيس المجلس القروي خضر الأعرج، إن قوات الاحتلال تر افقها جر افات اقتحمت القرية وهدمت منزلين يقعان على مدخلها الرئيس يعودان للشقيقين مصطفى ومحمود محمد رباح، وتبلغ مساحة كل واحد منهما ٧٠ متراً مربعاً.

وذكر، أن قوات الاحتلال جرفت أرضاً زراعية في منطقة "السرج" الو اقعة على مدخل القرية، وتبلغ مساحتها دونمين، وتعود للمواطن عامر إبراهيم الأعرج، حيث اقتلعت العشرات من أشجار الزيتون واللوزيات.

وفي بلدة حزما شمال شرقي القدس، سلمت أمر هدم وإخلاء من بلدية الاحتلال لمنزل عبد الدايم محمد خطيب، سينفذ خلال ٢٠ يوماً، ويتضمن الأمر دفع غرامات مالية في حال عدم تنفيذ الهدم.

وفي حي وادي الجوز في القدس المحتلة سلمت إخطارات بهدم معرض للسيارات، وإزالة المغسلة التابعة له، وإلا ستقوم بلدية الاحتلال بهدمهما بنفسها.

وقال مستشار محافظ القدس معروف الرفاعي، إن الاحتلال يقوم بهدم مبانٍ داخل بلدات القدس الشرقية رغم حصولها على ترخيص من البلديات، ويوجد أكثر من ٣٣ ألف عقار مهددة بالهدم في القدس، وأصبحت المحافظة تواجه صعوبة في إحصاء عمليات وإخطارات الهدم في القدس.

وعلى صعيد الاعتداءات الاستيطانية، اعتدى مستوطنون على مواطن من قرية جورة الشمعة جنوب بيت لحم، وقطعوا أشجار عنب من أرضه.

الأيام ٢٠٢٤/٧/٢٣

***

تحقيق لـ "منظمة دولية" يكشف انتهاكات صادمة بحق الأطفال الفلسطينيين في المعتقلات "الإسر ائيلية"

القدس – يعاني الأطفال الفلسطينيون المعتقلون في السجون "الإسر ائيلية" من ظروف قاسية تواجههم في السجون مثل الجوع والعنف بما في ذلك الاعتداءات الجسدية والإساءة الجنسية، و انتشار الأمراض المعدية مثل الجرب، بحسب ما رصدت مؤسسة إنقاذ الطفل.

ويعد الاحتلال الإسر ائيلي الكيان الوحيد في العالم الذي يقوم بمحاكمة الأطفال بشكل منتظم في المحاكم العسكرية.

في ١٩ تموز/ يوليو، أصدرت محكمة العدل الدولية قرارًا يفيد أن الوجود المستمر لدولة إسر ائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني، مما يثير التساؤلات حول السياسات والممارسات الإسر ائيلية المتعلقة باعتقال الأطفال الفلسطينيين.

وأكدت منظمة "إنقاذ الطفل" أن هذا القرار يعزز الحاجة إلى وقف فوري لاعتقال الأطفال الفلسطينيين وسوء معاملتهم، إذ يمثل ذلك كارثة في وجه حماية الطفولة.

منذ أكتوبر الماضي، قدم شركاء "إنقاذ الطفل" الدعم لنحو ٤٩ من الأطفال الذي احتجزوا في غزة.

أفاد الأطفال بتعرضهم للاعتداء الجسدي والاستجوابات، حيث قال بعضهم إنه طُلب منهم خلع ملابسهم والوقوف عاريين في درجات حرارة عالية. خلال اعتقالهم، لم يتمكن أولياء أمور الأطفال من معرفة مكان احتجازهم، وعند إطلاق سراحهم، ظهرت على الأطفال علامات واضحة على العنف والمعاملة السيئة، مثل الكدمات والصدمة النفسية وفقدان الوزن. أفاد بعض الأطفال بتعرضهم للاعتداء الجنسي، والتحرش، والتفتيش عن طريق خلع الملابس، والضرب بعنف، وهذا على الرغم من أن التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية للأطفال محظور تماما بموجب القانون الدولي.

وذكرت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، وهي منظمة حكومية تأسست عام ١٩٩٨ لدعم السجناء، أن أكثر من ٦٥٠ طفلاً من الضفة الغربية وعدد غير معروف من الأطفال من غزة قد تم اعتقالهم منذ أكتوبر الماضي، وفقًا لتقارير الأمم المتحدة. من بين هؤلاء، لا يزال حوالي ٢٥٠ طفلاً قيد الاحتجاز، حيث يتم اتهامهم عادة برمي الحجارة، وهي تهمة قد تصل عقوبتها إلى ٢٠ عامًا في السجن.

وذكرت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية إن سبب انتشار أمراض الجلد المعدية بين السجناء سببه نقص الأدوات الصحية والفرش المشتركة بين السجناء.

ووفقًا لتقارير وسائل الإعلام العبرية، أدت الزيادة الأخيرة في عمليات الاعتقال الجماعي إلى اكتظاظ غير محتمل في السجون الإسرائيلية، مع تقارير عن انتشار سوء المعاملة بما في ذلك حرمان المعتقلين من العلاج الطبي واحتجازهم في أقفاص.

وحذر الأخصائيون النفسيون من أن الأطفال الذين أُفرج عنهم يعانون من صعوبة في التأقلم مع الصدمة التي عاشوها في السجن والخوف من إعادة الاعتقال.

وتقول منظمة إنقاذ الطفل إن الأطفال يشعرون بالذنب لأنهم أُطلق سراحهم بينما لا يزال أقرانهم في السجن، والخوف المستمر يمنعهم من التفكير في المستقبل.

مع تقييد الوصول القانوني والعائلي للسجناء الفلسطينيين بشكل أكبر منذ أكتوبر، تعد شهادات الأطفال والبالغين الذين أُطلق سراحهم من بين المصادر القليلة حول الظروف التي يواجهونها.

وتواصل منظمة "إنقاذ الطفل" المطالبة بوقف فوري لاعتقال الأطفال الفلسطينيين واحتجازهم ومحاكمتهم من قبل السلطات العسكرية الإسرائيلية، والمطالبة بالإفراج الفوري عن جميع الأطفال المعتقلين تعسفيًا.

القدس المقدسية ٢٠٢٤/٧/٢٢

برنامج عين على القدس

"عين على القدس" يناقش الرأي الاستشاري للعدل الدولية بعدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي

عمان - بترا - ناقش برنامج عين على القدس الذي عرضه التلفزيون الأردني، أمس الاثنين، تداعيات وتفاصيل الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية، والذي ينص على عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، واعتباره مخالفا للقانون الدولي.

ووصف المدير التنفيذي للصندوق الهاشمي لإعمار المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة، الدكتور وصفي كيلاني، القرار بـ "التاريخي"، لأنها المرة الأولى التي يصدر فيها رأي استشاري لمحكمة العدل الدولية، يدعو لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ويصفه بأنه "باطل"، وأن إسرائيل ملزمة بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية، خصوصا وأن هذا القرار صدر في لحظة طال انتظارها منذ عقود من الزمن.

واعتبر الكيلاني أن وصول القضية الفلسطينية إلى محكمة العدل الدولية، بصفتها الذراع القانوني الأكبر والأهم للأمم المتحدة أمر في غاية الأهمية.

وأوضح أن هناك فرقا ما بين الحكم الصادر عن المحكمة والرأي الاستشاري، حيث أن الجمعية العامة للأمم المتحدة طلبت رأيا استشاريا من العدل الدولية، وأن هذا الرأي عادة ما يكون أوسع وأشمل، كما أنه يتضمن بنودا كثيرة، ولا يشتمل على "حكما قطعيا على بند محدد".

وأضاف أن هذا الرأي له قيمة قانونية في مأسسة ونصرة المظلمة الفلسطينية عبر الزمن، كما أن إسرائيل نفسها أصبحت ملزمة بإخلاء الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ووقف جميع النشاطات التابعة لهذا الاحتلال كالاستيطان، وتعويض الفلسطينيين الذين تم هدم بيوتهم، وإعادة تمكينهم على أرضهم ومصادرهم الطبيعية.

وأشار إلى أن ما جاء بالرأي الاستشاري هو أن جميع دول الأمم المتحدة ملزمة بعدم الاعتراف بأي وضع قانوني للوجود الاحتلالي، والإجراءات غير القانونية الناجمة عن "احتلال وممارسات احتلالية غير قانونية"، ما يعني أن أي دولة تتعامل مع هذا الاحتلال والمستوطنات تعد مخالفة للقانون الدولي وخارقة له، مثلها مثل الاحتلال، إضافة إلى أن أي دولة تقدم مساعدة للاحتلال تتعلق بالأرض المحتلة، سواء كانت هذه المساعدات اقتصادية او أكاديمية أو سياسية، كأن تبرم اتفاقيات مع جامعات ومستوطنات تابعة للاحتلال في هذه الأراضي تعتبر مخالفة للقانون الدولي، مع إمكانية رفع قضية ضد هذه الدولة.

وقال الكيلاني إن دولة فلسطين بدأت بتحضير هذا الملف بشكل جدي منذ عام ٢٠١١، بعد الاعتراف بفلسطين عضوا باليونسكو ومن ثم عضوا غير دائم في الأمم المتحدة، لافتا إلى أن ما حدث جاء حصيلة ٥٠ عاما من تجميع الأدلة والملفات من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، إضافة لجهود ٢٠ عاما

في الأردن أسفرت عن تجميع ملف مكون من ٤٥٠٠ صفحة تم تقديمه لمحكمة العدل الدولية، فيما اختارت إسرائيل - كعادتها في المحافل الدولية - الغياب عن المرافعات، واكتفت مع معاونيها بتقديم حجج واهية على "خجل".

وحول رد الاحتلال على هذا الرأي، أوضح أن حكومة الاحتلال حاولت في البداية الدفع بعدم اختصاص المحكمة بهذه القضية، الا ان رد المحكمة جاء بالرفض بدليل ان القضية الفلسطينية موجودة على طاولة الأمم المتحدة منذ بدء الاحتلال، ومن ثم ذهبت إسرائيل وداعموها إلى الجانبين التاريخي لأنه "مطاط" وواسع، والديني لأنه جدلي ويمكن التلاعب به.

بدوره، أكد مساعد وزير خارجية دولة فلسطين، عمار حجازي، أن هذا القرار يجسد المعنى القانوني لكل ما نادى به المدافعون عن القضية الفلسطينية على المستوى الدولي، وفي إطار ما تم تشريعه على مدار سنوات عديدة في الأمم المتحدة.

وأشار إلى أن القرار أضاف "قوة القانون" إلى الحقوق الفلسطينية ضمن سياق النضال الفلسطيني، حيث أقر بعدم شرعية الاحتلال ودعا إلى إنهائه ومحو كل ما نتج عنه من آثار، كما دعا العالم للعمل على تعويض الشعب الفلسطيني عن جميع الأضرار التي لحقت به جراء هذا الاحتلال.

وأوضح حجازي أن المحكمة أشارت إلى أن ضم القدس للاحتلال هو مسألة غير شرعية، ولا يمكن لأي دولة الاعتراف بذلك، ما يفتح المجال أمام القضاء الدولي لمحاسبة أي دولة تخالف هذا الموقف، لافتا إلى أن ذلك يؤطر لعلاقة سياسية مختلفة عن السابق، ويقر بأن "النسبية والحقائق الموجودة على الأرض" أصبحت الآن بنظر المحكمة والقانون الدولي غير شرعية وغير مقبولة.

وعن الخطوات القادمة، قال حجازي إن أولى هذه الخطوات ستكون عودة الرأي الاستشاري إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة و إقراره من قبلها، ليصبح وثيقة ملزمة في إطار عمل الأمم المتحدة، كما أن هناك مطالبة لمجلس الأمن بملاحظة هذه الفتوى القانونية والتعامل معها، ووضع الأطر اللازمة لتنفيذها، إضافة لمسؤوليات الدول تجاه القانون الدولي والإنساني وغيرها من الأمور، بما فيها كل ما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية، ودارسة الإجراءات القانونية التي يمكن تفعيلها تجاه الدول التي لا تلتزم بهذا القرار.

وشدد على ضرورة دراسة هذه المسائل مع الشركاء، وعلى رأسهم الأردن ودول الجوار والمجوعة العربية والإسلامية.

وكالة الأنباء الأردنية بترا ٢٠٢٤/٧/٢٣

***

عنصرية

الكنيست يصادق على تصنيف الأونروا "منظمة إرهابية" والفلسطينيون يرفضون

غزة - صادق الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي بالقراءة الأولى على ٣ مشاريع قوانين تصنف منظمة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) منظمة إرهابية، وهو ما وصفته حماس بالإجراء الباطل، واعتبرته منظمة التحرير الفلسطينية استهتارا بالمجتمع الدولي ومنظماته الأممية.

وتقضي مشاريع القوانين الجديدة التي صادق عليها الكنيست مساء اليوم الاثنين بإعلان الأونروا منظمة إرهابية، وحظر عملها في إسرائيل وسلب الحصانة الممنوحة لموظفيها. وتم تمرير مشروع القانون الأول، الذي يمنع الوكالة من العمل في الأراضي الإسرائيلية، بغالبية ٥٨ صوتا (من أصل ١٢٠ بالكنيست) مقابل ٩ أصوات، وفق وسائل إعلام إسرائيلية.

أما القرار الثاني، الذي يهدف إلى تجريد موظفي الأونروا من الحصانات والامتيازات القانونية الممنوحة لموظفي الأمم المتحدة في إسرائيل، فقد أقرّ بغالبية ٦٣ صوتا مقابل معارضة ٩ أصوات.

فيما القرار الثالث، والذي ينص على تصنيف الأونروا-منظمة إرهابية ويطلب من إسرائيل قطع العلاقات معها- فقد تم تمريره بموافقة ٥٠ صوتا مقابل ١٠ أصوات معارضة أصوات، وفق المصدر ذاته.

وستتم إعادة مشاريع القوانين الثلاثة إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست للتحضير للقراءتين الثانية والثالثة اللازمتين لكي يصبح التشريع قانونا. ورحّبت بالتصويت عضو الكنيست من حزب إسرائيل بيتنا، يوليا مالينوفسكي، التي قدمت مشروع القانون. وقالت في منشور لها على منصة إكس إنه لا يمر يوم دون أن ينشر المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي نتائج جديدة من الميدان تربط الأونروا بالإرهاب.

وفي ٢٦ مايو/ أيار الماضي، صوّت الكنيست بقراءة تمهيدية على مشروع قانون لقطع العلاقات مع الأونروا وإعلانها منظمة إرهابية، تزامنا مع تراجع معظم الدول الغربية عن قطع تمويل الوكالة بعدما فشلت تل أبيب في إثبات مزاعمها بمشاركة موظفين فيها في أحداث ٧ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

وتتهم إسرائيل موظفين في الأونروا بالمساهمة في هجمات طوفان الأقصى في ٧ أكتوبر الماضي، وأن جهاز التربية التابع للوكالة يدعم الإرهاب والكراهية. وتنفي الأونروا، التي تتخذ من حي الشيخ جراح بالقدس الشرقية مقرا رئيسيا، صحة اتهامات إسرائيل لها، وتؤكد أنها تلتزم الحياد وتركز حصرا على دعم اللاجئين. ويتعاظم احتياج الفلسطينيين إلى خدمات الأونروا في ظل حرب مدمرة تشنها إسرائيل على غزة منذ ٧ أكتوبر الماضي، خلفت أكثر من ١٢٨ ألف شهيد وجريح فلسطينيين، معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على ١٠ آلاف مفقود وسط دمار هائل ومجاعة أودت بحياة عشرات الأطفال.

الجزيرة ٢٠٢٤/٧/٢٣

فعاليات

تسيير حافلات من الداخل المحتل للرباط في الأقصى

سـيّرت فعالية شـعبية من الداخل الفلسـطيني المحتل عدداً من الحافلات نحو القدس المحتلة صباح الاثنين ٢٠٢٤/٧/٢٢.

وبحسب مصادر مقدسية فإنّ الحافلات قد تم تسييرها من بلدات مثل طمرة وأم الفحم من أجل الصلاة في المسجد الأقصى وعمارة البلدة القديمة.

وتعمل مبادرات تسـيير الحافلات نحو القدس على تعزيز التواجد الفلسـطيني في محيط المسـجد الأقصى بالتزامن مع اقتحام المستوطنين للمسجد.

موقع مدينة القدس ٢٠٢٤/٧/٢٢

***

آراء عربية

قرار محكمة العدل الدولية انتصار جديد للحق الفلسطيني

د. جورج طريف

القرار الذي صـدر عن محكمة العدل الدولية يوم الجمعة الماضـي، حول التبعات القانونية الناشئة عن سياسات وممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والتي تمس حقوق الإنسان الفلسطيني يعكس بكل شفافية ووضوح الإرادة الدولية والقانون الدولي في دعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره و إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على التراب الوطني الفلسطيني.

أهمية هذا الرأي الاسـتشـاري التاريخي، تكمن في أنه يصـدر عن أهم محكمة دولية التي تمثل العدالة العالمية وتضـم اسـتشـاريين يمثلون مجموعة كبيرة من ممثلي دول العالم ويؤكد القرار على أن جميع الدول ملزمة بعدم الاعتراف بالوضـع الناشـئ عن الاحتلال الإسـرائيلي للأراضـي الفلسـطينية المحتلة، وعدم تقديم العون أو المسـاعدة لاسـتمراره، وعدم قانونية الاحتلال الإسـرائيلي والمسـتوطنات الإسرائيلية وضم الأرض الفلسطينية المحتلة، كما أن ذلك يشمل عدم قانونية أي تغيير للوضع القانوني في القدس المحتلة.

كما أكد الرأي الاسـتشـاري ايضـا، أن على المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة عدم الاعتراف بالوضع القانوني الناجم عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وأن على الأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة، التي طلبت من المحكمة إصـدار الرأي الاسـتشـاري، ومجلس الأمن، النظر في الطرائق المحددة لإنهاء الاحتلال بأسرع وقت ممكن.

المطلوب الآن ضرورة العمل على إلزام إسرائيل تطبيق ما تضمنه الرأي الاستشاري والتوقف فورا عن جميع الأنشطة الاستيطانية، وإجلاء جميع المستوطنين من الأراضي الفلسطينية المحتلة باعتبار أن الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني، علاوة على أن إسرائيل ملزمة بوضع حد لأعمالها غير القانونية وتواجدها في الأراضي المحتلة في أسرع وقت ممكن، وتقديم التعويضات عن الأضرار لجميع الأشخاص الطبيعيين أوالاعتباريين المعنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

بقي ان نشير إلى أن إعلان المحكمة عن الرأي الاستشاري جاء في مجمله وتفاصيله لصالح القضية الفلسطينية والحق الفلسطيني الذي طالما نادى به أصحاب الضمائر الحية في عالمنا هذا، كما أنه يتزامن مع استمرار الضغوط الدولية على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لوقف جرائم الحرب التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وعدوانها المستمر بحق الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة،الأمر الذي يؤكد ضرورة أن تتحمل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وخصوصا الدول الدائمة في مجلس الأمن الدولي مسؤولياتها في تنفيذ القرارات الدولية، دون انتقائية أو ازدواجية في المعاييرلتعود الحقوق الفلسطينية المسلوبة لأصحابها الشرعيين ولتنعم المنطقة والعالم بالأمن والاستقرار والسلام.

الرأي ٢٠٢٤/٧/٢٣ ص٨

***

آراء عبرية مترجمة

الاحتلال هو جريمة

هآرتس - أسرة التحرير

الفتوى التي نشرتها محكمة العدل الدولية في لاهاي أول أمس القاضية بتعارض وجود المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية مع القانون الدولي، وأن على إسرائيل إنهاء نظام الاحتلال الذي تديره في الضفة وفي شرقي القدس في أقرب وقت ممكن، هي فتوى لا تكشف للإسرائيليين شيء يجهلونه.

هذه الفتوى تفجر الكذبة القائلة إن نظام الاحتلال مؤقت، ولا يستهدف إلا احتياطات الأمن. هذه هي الكذبة ذاتها التي رواها الإسرائيليون لأنفسهم طوال عشرات سنوات الاحتلال في الوقت الذي ابتلعوا فيه المزيد من الأراضي الفلسطينية، وسلبوا الفلسطينيين أراضيهم، وبنوا عليها مستوطنات، وكله برعاية الحكومات على أجيالها، من خلال المستوطنين وبإسناد الجيش الإسرائيلي وجهاز القضاء. هذه الفتوى تفجر بالون الكذب هذا وترى في الأفعال المختلفة لحكومة إسرائيل خطوات لضم الأرض.

بعد ٥٧ سنة، ليس هناك أي ذرة أمل بأن فتوى كهذه ستكفي لصحوة إسرائيل دفعة واحدة، فتخلي مستوطنات وتنهي الاحتلال؛ هذه أضغاث أحلام. ونتعرف على هذا من ردود فعل مقلقة في إسرائيل على الفتوى التي كلها – بدءاً من تعقيبات اليمين المتطرف، مروراً بتعقيبات رئيس الوزراء والوزراء، و انتهاء بتعقيبات المعارضة من غانتس ولبيد – يمكن أن نقيمها على طيف الصهيونية الدينية. إذاً، ما الفرق بين "السيادة الآن" التي يدعو بها اليمين المتطرف، وهذر نتنياهو بأنه "لا يمكن التشكيك بقانونية الاستيطان الإسرائيلي في أراضي وطننا كله"، وترهات غانتس عن "تحويل نزاع حزبي – سياسي إلى مسألة قانونية"، والمزايدة الأخلاقية الباطلة من جانب لبيد الذي قضى بأن الفتوى "منقطعة عن الواقع، وأحادية الجانب ومصابة باللاسامية وبسوء فهم الواقع على الأرض"؟

لكن يمكن استخلاص أن ستكون للفتوى تداعيات قد تدفع إسرائيل لإعادة الاحتساب بشأن مشروع الاحتلال والاستيطان. ولا يدور الحديث فقط عن عقوبات على مستوطنين عنيفين أو عن منظمات ترتبط بالمستوطنات. النقطة الأهم في الفتوى عملياً هي الواجب الذي تلقيه على دول العالم والمنظمات الدولية ألا تعترف بالوجود الإسرائيلي في "المناطق" [الضفة الغربية] وألا تساعد في الإبقاء عليه. في أعقاب الفتوى، باتت دول العالم عملياً ملزمة بإجراء استيضاح مسبق لكل تفاعل مع إسرائيل، سواء في "المناطق" أم في إسرائيل كي تتأكد من أنه لا يساهم في وجود إسرائيل في "المناطق".

فرضية عمل إسرائيل بأن العالم سيظل متجاهلاً الاحتلال، ستتحطم في الأشهر الأخيرة. إذا استمرت إسرائيل بتجاهل ما يقوله العالم فستستيقظ على واقع تكون فيه مقاطعة ومنبوذة مثل جنوب إفريقيا في عهد الأبرتهايد.

الغد ٢٠٢٤/٧/٢٢ ص١٧

***

أخبار بالإنجليزية

Safadi Condemns Israeli Attack on UNRWA Humanitarian Convoy as War Crime

Deputy Prime Minister and Minister of Foreign Affairs and Expatriates Ayman Safadi has condemned the recent Israeli attack on a humanitarian convoy operated by the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees (UNRWA) in Gaza, labeling it a war crime.

In a statement on the "X" platform on Monday, Safadi declared, "Gaza has not only become a graveyard for children. It has become a graveyard for Int'l law, a shameful stain on whole Int'l order."

Safadi underscored the critical importance of safeguarding UNRWA, other humanitarian agencies, and their personnel from the Israeli occupation forces and their acts of aggression.

The condemnation follows an incident on Sunday in which Israeli occupation forces opened heavy fire on an UNRWA convoy in route to Gaza City.

Jordan News Agency 22-7-2024

***

Jordan condemns Israeli Knesset's decision to classify UNRWA as terrorist organization

Jordan Monday condemned the Israeli Knesset's decision to classify the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees (UNRWA) as a terrorist organization.

The decision accused the decision as an "attempt to kill the agency, assassinate it politically and target its symbolism, which affirms the right of Palestinian refugees to return and compensation under the international law."

The Foreign Ministry's spokesperson, Sufyan Qudah, said, "The ongoing Israeli allegations and measures targeting UNRWA and aiming to kill it and cancel its pivotal and basic role in providing humanitarian aid to the Palestinian people under its UN mandate represent a blatant violation of international law and Israel's obligations as the occupying power."

Qudah noted the UN Agency's role in providing "vital" services to Palestinian refugees in its five areas of operations, especially in Gaza, which is suffering an unprecedented humanitarian catastrophe as a result of the ongoing Israeli war since October.

He urged the international community to continue providing political and financial support to UNRWA, adding that the Agency "cannot be dispensed with or replaced" until the Palestinian issue is resolved based on the two-state solution by establishing an independent and sovereign Palestinian state along the lines of June 4, 1967.

Jordan News Agency 22-7-2024

***

OIC condemns in strongest terms Israeli attack on UNRWA convey heading to Gaza

The Organization of Islamic Cooperation (OIC) today strongly condemned the ongoing targeting of health facilities, including UNRWA facilities and employees, the latest of which was the attack on an UNRWA convey that was heading to the Gaza Strip on Sunday.

OIC also denounced the continued war crimes, genocide and ongoing destruction carried out by the Israeli occupation against the Palestinian people, stressing it is a flagrant violation of international law and resolutions issued by the UN Security Council, the General Assembly and the International Court of Justice.

In a statement, the organization also condemned the Israeli occupation's continued deprivation of the Palestinian civilian population of food, water, medical care, and other basic services.

OIC renewed its call on international community to assume its responsibilities towards imposing an end to the Israeli military aggression, ensuring adequate and sustainable access of humanitarian aid to the Gaza Strip, confronting attempts at forced displacement of Palestinian civilians, and providing protection for the Palestinian people.

WAFA 22-7-2024

***

Borrell calls for European action to press Israel to respect int'l law

European Union (EU) foreign policy chief Josep Borrell has stressed the need for the union to pressure Israel to respect the International Court of Justice's (ICJ) recent advisory opinion calling for its withdrawal from the occupied Palestinian territories.

"Yes, it is an advisory opinion, but it is the International Court of Justice, the highest legal body of the United Nations, with a very clear message. They stated: "This is illegal, it has to stop. Israel has to withdraw its settlements," Borrell said in press remarks on Monday upon his arrival in Brussels to attend the meeting of the EU foreign ministers.

“The answer from the Israeli – Netanyahu government – came immediately saying: ‘No, this is our land; historical reasons,’” Borrell pointed out.
“Well, you (Netanyahu) can interpret history however you want, but we are talking about international law, and you will respect international law,” Borrell stressed.
“We have to discuss what we [can] do now. Which are the consequences of this opinion of the court; how the EU is going to take this opinion inside our policy with respect to the Middle East,” Borrell said in a statement published on the EU website.
“The courts are coming to [fill] the vacuum of politics. Politics has been unable to look for a solution, but the court is not there to implement the opinion. The opinion has to be implemented by the political powers,” he underscored.
The EU official vowed that during the meeting, he would “put on the table again” the possible measures to take to deal with Israel’s disregard for the international law.
“What do we see in Gaza is a humanitarian catastrophe, man-made, of unbearable dimensions; 17.000 orphans; almost 40.000 people being killed,” he said, adding that “in order to rebuild Gaza [they] will need 10 years of taking rubble out.”

The Palestinian Information Center 22-7-2024

***

Colonists break into Jerusalem's Aqsa Mosque, perform Talmudic rituals

Israeli colonists, under the protection of Israeli police, Monday morning broke into Al-Aqsa Mosque compound in occupied Jerusalem.
Eyewitnesses said that dozens of colonists entered the holy site in groups, conducted provocative tours throughout the compound, and performed Talmudic rituals.
During the incursion, Israeli police-imposed restrictions on the entry of Palestinian worshippers to the mosque.
Additionally, Israeli police intensified the restrictions at the gates of the Old City, effectively turning the area into a military zone.

WAFA 22-7-2024

***

Israel to demolish Palestinian-owned facilities near Jerusalem

Israeli occupation authorities Monday handed over demolition orders to a number of facilities in the occupied city of Jerusalem.
Local sources in the town of Hizma, northeast of occupied Jerusalem, reported that a demolition and eviction order issued by the Israeli occupation municipality against the house of Abdel Dayem Mohammad Khatib will be implemented within 20 days, starting yesterday, adding that the order includes paying financial fines if the demolition is not carried out.
The occupation municipality in Wadi al-Jouz neighborhood in central occupied Jerusalem also delivered notices to demolish a car showroom and to remove its laundry, otherwise the occupation municipality will demolish them itself.
The advisor to the governor of Jerusalem, Marouf Al-Rifai, said that the occupation government has begun giving direct orders for demolition operations, noting that the demolition is taking place without notifications.
Some homeowners said that there are decisions filed in the occupation courts to license buildings, but the occupation demolished these homes without waiting for decisions to be issued, and that the operations demolitions are taking place inside and outside the apartheid wall.

He added that the Israel is demolishing buildings inside the towns of East Jerusalem despite obtaining a license from the municipalities, and there are more than 33,000 properties threatened with demolition in Jerusalem.
"We are facing difficulty in counting demolitions and demolition notices in Jerusalem," he said.

WAFA 22-7-2024

***

Palestinian forced to self-demolish two floors in his privately-owned building north of Jerusalem

The Israeli occupation authorities today forced a Palestinian resident of the town of Beit Hanina, north of Jerusalem, to demolish two floors in his four-story building, according to the owner, Khaled al-Hroub.
The owner said that he submitted an appeal to Israeli courts against the decision to demolish the two floors, most recently to the Supreme Court, but to no avail. The court ordered the owner to self-demolish two floors in the building.
Each floor has an area of 150 square meters and is designated to be divided into four apartments.
The owner demolished 1000 square meters that were set for eight apartments for his children.
According to the Wall and Colonization Resistance Commission, the occupation authorities demolished 318 structures and issued demolition orders against 359 others in the occupied West Bank, including Jerusalem, during the first half of 2024.

WAFA 22-7-2024

***

IOA carries out demolitions in J'lem and Bethlehem

The Israeli occupation authority (IOA) demolished on Monday morning a house and commercial facilities in the east Jerusalem town of Anata and two homes in Bethlehem at the pretext of unlicensed construction.
According to local sources, bulldozers escorted by Israeli police forces stormed the southeastern area of Anata and embarked on carrying demolitions.
Anata mayor Taha Numan said that the IOA demolished a wedding venue, walls, livestock structures and stores in the southeastern area of Anata.
Numan added that the IOA also knocked down a two-story house belonging to Alaa Hilwa in the same area.
In Bethlehem, Israeli forces bulldozed two homes belonging to two brothers from the family of Rabah at the entrance of Walaja village.

The Palestinian Information Center 22-7-2024

***

حرب إسرائيل على غزة

لمحة عن الأونروا

تأسست وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) بوصفها وكالة تتبع للأمم المتحدة وظيفتها تقديم مساعدات إنسانية للاجئين، إلى جانب خدمات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية.

عدد مخيمات اللاجئين المعترف بها
58

عدد اللاجئين المسجلين
5.9 ملايين

التعليم
706 مدارس
543,075 تلميذا

الصحة
140 منشأة
7 الزيارات السنوية للمريض الواحد

الصحة
1.17 مليار دولار في العام 2022

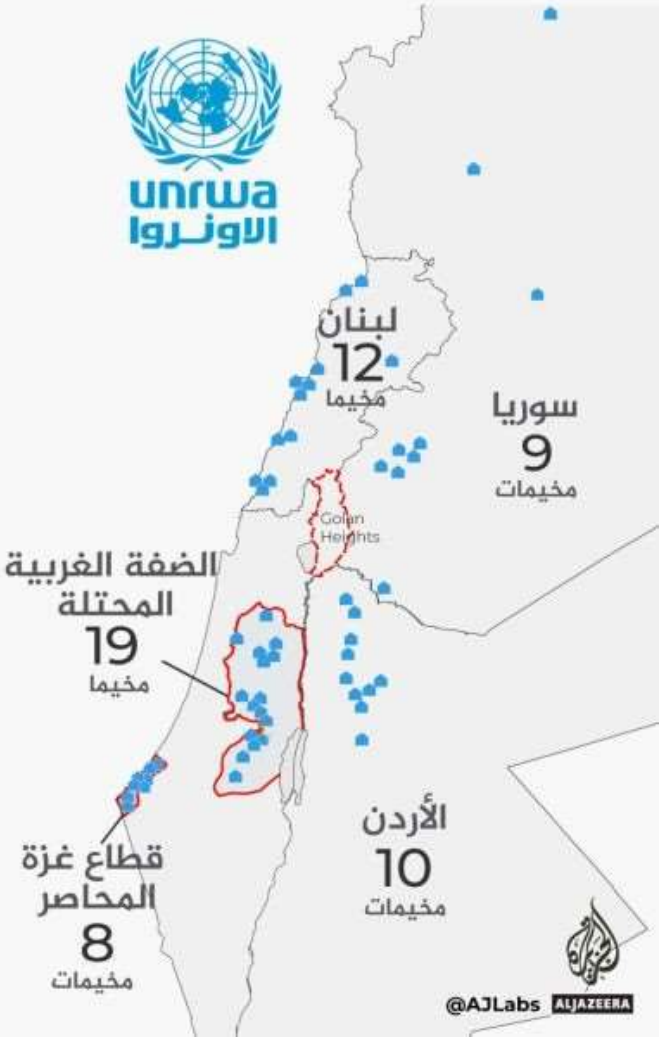

المصدر: الأونروا